

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية
1	نظرة عامة
2	النمو والأسعار
6	التجارة والمدفوعات
8	الدين العام الخارجي والتدفقات المالية
10	الاحتياطيات الدولية
11	أسعار الفائدة
11	أسعار الصرف
12	انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية
13	ملاحق الفصل الأول : (1/1)-(9/1)

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

استمر تحسن أداء الاقتصاد العالمي عام 2004، حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي من 4.0 في المائة في عام 2003 إلى 5.1 في المائة في عام 2004. وشمل هذا النمو كل من الدول الصناعية والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على السواء. ففي الدول المتقدمة، تزايدت معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل النمو بصورة ملحوظة في دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة وارتفع بدرجة أقل في دول نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية) ودول أفريقيا. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد تباطأ معدل نموها عن العام الماضي بصورة طفيفة.

هذا وقد صاحب التحسن في معدلات النمو ارتفاع طفيف في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، بينما انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. كما رافق النمو العالمي زيادة أكبر في معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، الذي بلغ 9.9 في المائة خلال عام 2004، مقابل 4.9 في المائة خلال عام 2003. ولقد ساهمت تجارة الدول الآسيوية حديثة التصنيع واليابان والولايات المتحدة في معظم النمو الذي سجله حجم التجارة العالمية عام 2004.

وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بدرجة أقل من العام السابق، حيث بلغ معدل نموه 4.8 في المائة خلال عام 2004، مقابل 7.9 في المائة خلال عام 2003. إلا أنه في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بسبب زيادة معدلات نمو حجم تجارتها الخارجية خلال عام 2004. واستمرت الاحتياطات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو وذلك نتيجة للتطورات الإيجابية في التجارة الخارجية والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية العامة لتلك المجموعة من الدول.

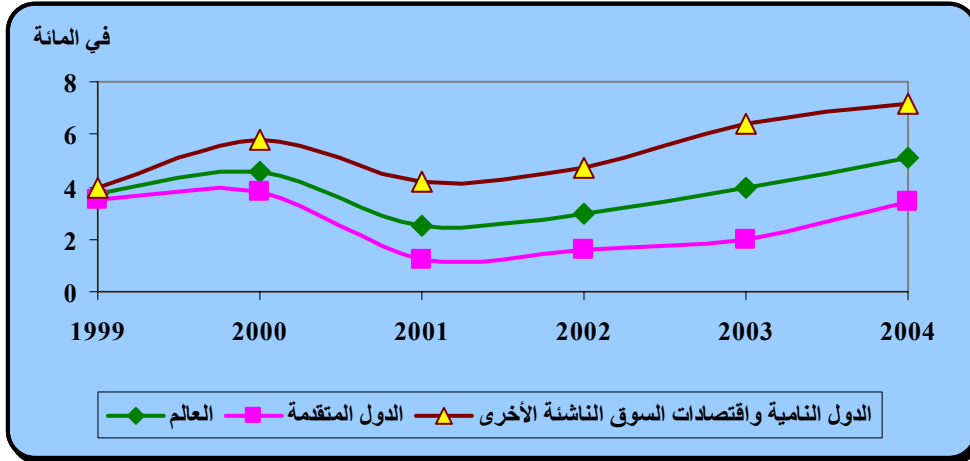
وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد رفعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2004، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر الفائدة الصفري. وفي الوقت الذي خفضت فيه كندا سعر الفائدة الرسمي، حافظت منطقة اليورو على مستواه في عام 2003. وقد صاحب تلك التطورات ارتفاع طفيف للمتوسط

السني لأسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل في السوق، في الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف خلال عام 2004، فقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الرئيسية الأخرى.

النمو والأسعار

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً ملحوظاً خلال عام 2004 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 5.1 في المائة، مقابل 4.0 في المائة في عام 2003 و 3.0 في المائة في عام 2002. وقد جاء هذا التحسن كنتيجة لارتفاع معدل النمو في الدول المتقدمة من 2.0 في المائة في عام 2003 إلى 3.4 في المائة في عام 2004، وارتفاع معدل النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 6.4 في المائة إلى 7.2 في المائة. ومن الجدير بالذكر، أن أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعتين الرئيسيتين المذكورتين اتسم بالتباين، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية 1999-2004



فبالنسبة للدول المتقدمة، تحسن النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، حيث ارتفعت معدلات النمو الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع والدول المتقدمة الأخرى. فقد ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة من 3.0 في المائة في عام 2003، إلى 4.4 في المائة في عام 2004، وذلك كنتيجة للطلب المحلي القوي (الإنفاق الاستهلاكي) في ظل استمرار انتعاج سياسات مالية توسعية محفزة للنشاط الاقتصادي، وإن كانت بدرجة أقل عن عام 2003. وفيما يتعلق باليابان، فقد ارتفع معدل النمو من 1.4 في المائة في عام 2003 إلى 2.6 في المائة في عام 2004، ويعود ذلك إلى معدل النمو القوي الذي تحقق في الربع الأول من عام 2004، والذي تراجع مسجلاً معدل نمو قريب من الصفر في الجزء المتبقي من العام، على الرغم من وجود بوادر للخروج من الانكماش وتراجع نشاط الأسواق المالية، واللذين عرفلنا نمو الاقتصاد الياباني على مدى السنوات الماضية.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد شهد عام 2004 خروجها من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي تعاني منه منذ عدة سنوات، حيث ارتفع معدل النمو من 0.5 في المائة في عام 2003 إلى 2.0 في المائة في عام 2004، وهو ما يعتبر أعلى المعدلات على مدى السنوات الأربع الماضية والتي كان أفضلها في عام 2001 حيث بلغ معدل النمو 1.6 في المائة. ولقد حدث الانتعاش الاقتصادي المتواضع في منطقة اليورو منذ منتصف عام 2003، إلا أنه تباطأ خلال النصف الثاني من عام 2004، ويعود هذا إلى عدة أسباب، منها بقاء الطلب المحلي ضعيفاً في ظل ارتفاع وتذبذب أسعار النفط، واستمرار الاختلالات الهيكلية في اقتصادات المنطقة، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الصادرات التي كانت المحرك الأساسي لنمو اقتصاد المنطقة خلال النصف الأول من عام 2004. أما بالنسبة للتفاوت في معدلات النمو ما بين دول المنطقة، فقد عكس أساساً الفروق في قوة الطلب المحلي فيها، فقد كان الطلب المحلي قوياً نسبياً في كل من فرنسا وأسبانيا، حيث حققتا معدل نمو بلغ 2.3 في المائة و 2.7 في المائة على التوالي، بينما كان الطلب ضعيفاً في كل من ألمانيا وإيطاليا وهولندا واليونان، مما حد من أداء النمو في هذه الدول.

أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد كان الأداء الاقتصادي في المملكة المتحدة قوياً بالمقارنة مع منطقة اليورو حيث بلغ معدل النمو 3.1 في المائة في عام 2004، وذلك نتيجة لانتعاش الطلب المحلي الذي يعتبر مفتاح النمو، مصحوباً بارتفاع معدل الأجور والربحية التجارية. أما بالنسبة للاقتصاد الكندي فقد ارتفع معدل نموه نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية التي تصدرها كندا كالأخشاب، وذلك في ضوء ارتفاع الطلب على بناء المساكن في الولايات المتحدة وكندا. وفيما يتعلق بالدول الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا، تايوان، هونج كونج وسنغافورة)، فقد ساهم الطلب المحلي القوي فيها إلى زيادة معدل نموها من 3.1 في المائة في عام 2003 إلى 5.5 في المائة في عام 2004. أما بالنسبة لاستراليا، فقد تراجع معدل نموها من 3.4 في المائة إلى 3.2 في المائة في عام 2004.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد استمر التحسن في أدائها الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث بلغ معدل نموها كمجموعة 7.2 في المائة خلال عام 2004، مقابل 6.4 في المائة خلال عام 2003. ويلاحظ في هذا الشأن أن التحسن قد شمل كافة المجموعات الفرعية، باستثناء منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾ التي سجلت تباطؤاً طفيفاً في معدل نموها من 5.8 في المائة خلال عام 2003 إلى 5.5 في المائة خلال عام 2004، وإن كانت اتجاهات النمو تعتبر متزايدة في عدد من دول هذه المنطقة، كما أنه يعكس إلى حد بعيد ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي انتهجتها دول المنطقة، خلال السنوات الماضية.

وبالنسبة للدول النامية الآسيوية⁽²⁾، فقد حققت أعلى معدل نمو منذ الأزمة الآسيوية بلغ 8.2 في المائة، وكان النمو قوياً بصفة خاصة في كل من الصين والهند حيث حققتا معدل نمو بلغ 9.5 في المائة و 7.3 في المائة على التوالي. ويعكس

(1) يشمل الشرق الأوسط في "أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2005" الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم أيضاً إيران.

(2) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلادش، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، مالديف، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تايلاند، تونكو، وفيتنام.

هذا الانتعاش الملحوظ بشكل أساسي انتهاج الهند سياسة نقدية غير متشددة بالإضافة إلى ما صاحبها من زيادة الطلب المحلي، وأداء الصادرات المتميز في الصين. وقد صاحب الازدهار الاقتصادي في هذه الدول زيادة كبيرة في الفوائض في ميزان الحساب الجاري. ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الدول الآسيوية تعرض إلى كارثة "تسونامي" التي ضربت إندونيسيا، سيرلانكا، الهند، تايلاند وعدداً آخر من دول المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات النمو في هذه الدول لم تتأثر بشكل كبير، حيث أن الزلزال والمد البحري الذي أعقبه تسبب في خسائر مادية وبشرية جسيمة، لم يكن له تأثير كبير على المؤسسات الإنتاجية.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽³⁾، فقد حققت كمجموعة معدل نمو قوي بلغ 8.2 في المائة خلال عام 2004، مقابل 7.9 في المائة خلال عام 2003، وكان الأداء القوي للنمو عاماً داخل المجموعة. وسجلت المجموعة باستثناء روسيا معدل نمو أعلى بلغ 10.5 في المائة مقابل 9.1 في المائة، بينما بلغ معدل النمو في روسيا وحدها 7.1 في المائة في عام 2004 مقابل 7.3 في المائة في عام 2003. وقد ساهم في تحقيق الأداء القوي للنمو ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن الأخرى وقوة الطلب المحلي وحركة التجارة البينية المتزايدة بين دول الرابطة.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁴⁾، فقد ارتفع معدل النمو فيها من 4.6 في المائة في عام 2003 إلى 6.1 في المائة في عام 2004. ويعكس تحسن النمو استمرار تلك الدول الإيفاء بمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي التزمت بها عند انضمامها للاتحاد الأوروبي في بداية عام 2004، كما أنه يعكس أيضاً انتعاش الطلب المحلي وتوسع قطاع التصدير فيها، وذلك على الرغم من أن أسعار صرف عملات هذه الدول قد تحسنت خلال عام 2004.

وبالنسبة للدول الإفريقية⁽⁵⁾، فقد حققت كمجموعة معدل نمو بلغ 5.1 في المائة في عام 2004 مقابل 4.6 في المائة عام 2003. وذلك نتيجة لتحسن أسعار السلع الأولية، من جهة، والتحسين الذي طرأ على إدارة السياسات الكلية في دول المجموعة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، وانتهاء بعض الصراعات والحروب الداخلية، من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي⁽⁶⁾، فقد حققت المجموعة أكبر معدل نمو خلال عقد من الزمن بلغ 5.7 في المائة في عام 2004 مقابل 2.2 في المائة في عام 2003، وذلك في جزء منه نتيجة للتوسع الاقتصادي في البرازيل،

(3) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، أذربيجان، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، مولدافيا، منغوليا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(4) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من البانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

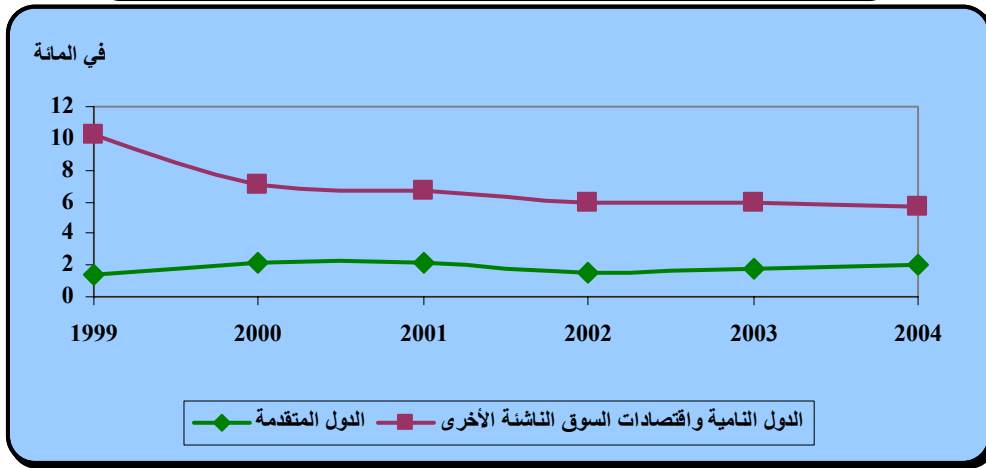
(5) تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي.

(6) تضم مجموعة نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، بربا دوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورنام، أورغواي، فنزويلا، وترينداد وتوباغو.

التي سجلت معدل نمو بلغ 5.2 في المائة في عام 2004 مقابل 0.5 في المائة في عام 2003، وفي جزء آخر منه نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه لبعض دول المجموعة، ومنها فنزويلا.

وفيما يتعلق بتطورات الأسعار المحلية، فقد ارتفعت مستويات الأسعار في الدول المتقدمة بنسبة بسيطة، وانخفضت في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. فبالنسبة للدول المتقدمة كمجموعة ارتفع معدل التضخم من 1.8 في المائة في عام 2003 إلى 2.0 في المائة في عام 2004، وانخفض معدل التضخم لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة بسيطة، وذلك من 6.0 في المائة إلى 5.7 في المائة، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية
2004-1999



ويلاحظ تفاوت نمط ارتفاع الأسعار المحلية داخل المجموعات الفرعية، فضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت منطقة اليورو والولايات المتحدة ارتفاعاً في معدل التضخم من 2.1 في المائة و 2.3 في المائة في عام 2003 إلى 2.2 في المائة و 2.7 في المائة في عام 2004، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع في أسعار النفط، والارتفاع النسبي للأجور. وضمن مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، شهدت دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة تراجعاً في معدل التضخم من 9.2 في المائة إلى 6.6 في المائة، ومن 12.0 في المائة إلى 10.3 في المائة للمجموعتين على التوالي، مما يعكس انتعاج تلك الدول سياسات نقدية ومالية سليمة بالرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى.

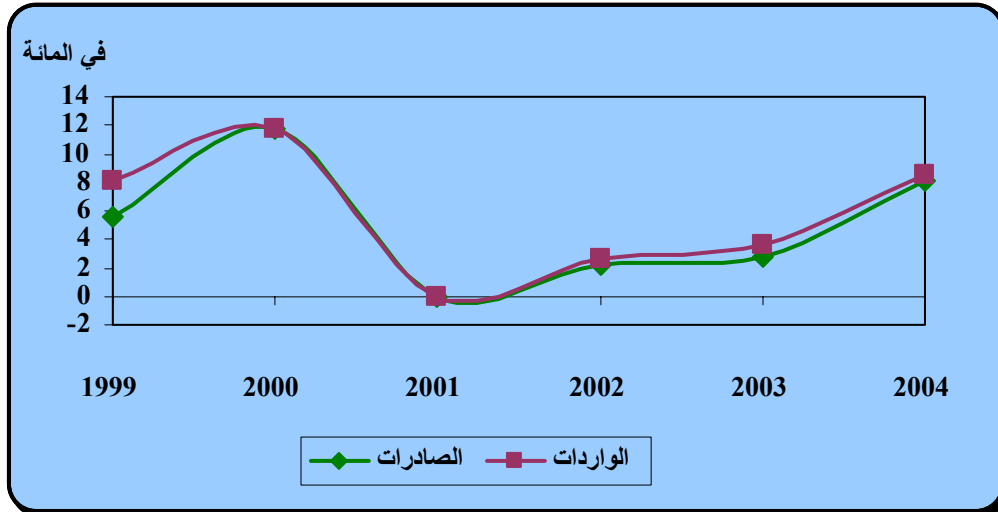
وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية سابقة الذكر قد انعكست على معدلات البطالة في الدول المتقدمة، حيث انخفضت في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا وارتفعت في فرنسا، وإن كانت

بشكل طفيف. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفضت معدلات البطالة في جميع الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي⁽⁷⁾، بينما بقيت معدلات البطالة على مستواها في معظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وبشكل خاص في الدول العربية⁽⁸⁾ باستثناء العراق وفلسطين والصومال واليمن حيث ارتفعت فيها معدلات البطالة، الملحق (3/1).

التجارة والمدفوعات

ارتفع معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال عام 2004 ليصل إلى 9.9 في المائة، مقابل 4.9 في المائة خلال عام 2003. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدد من العوامل، أهمها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي وتنامي زيادة الطلب المحلي في الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى النمو الملحوظ في حجم التجارة في كل من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، والدول المتقدمة. فقد ارتفع معدل نمو الصادرات بدرجة كبيرة في الدول المتقدمة من 2.8 في المائة في عام 2003 إلى 8.1 في المائة في عام 2004، كما ارتفعت وارداتها من 3.6 في المائة إلى 8.5 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 10.7 في المائة إلى 13.8 في المائة وارتفع معدل نمو وارداتها من 8.9 في المائة إلى 15.5 في المائة، الملحق (4/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3) : معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة 1999-2004

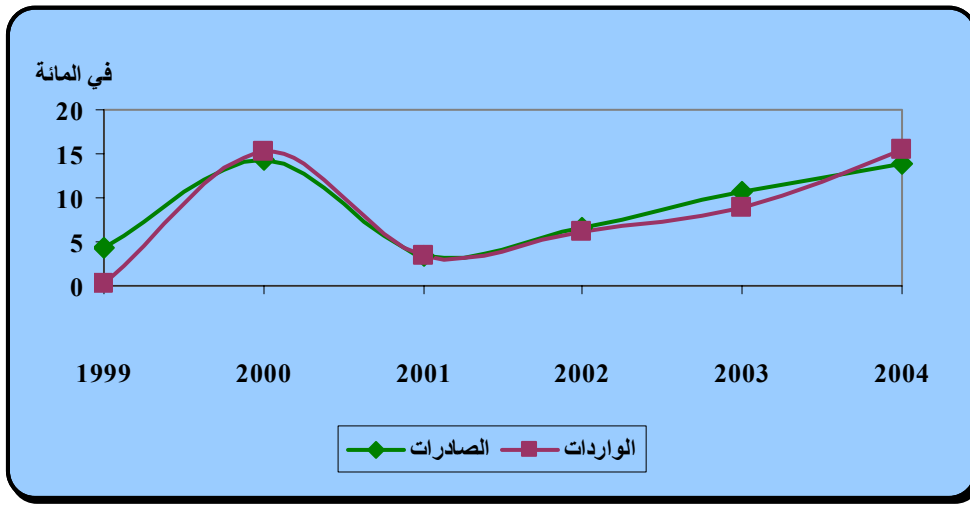


(7) الأمم المتحدة، " وضع وأفاق الاقتصاد العالمي، 2005 " .

(8) منظمة العمل العربية، تقديرات مستندة على مصادر إحصائية رسمية وعربية ودولية .

وفي إطار المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، فقد حققت كل من الدول الآسيوية حديثة التصنيع واليابان والولايات المتحدة معدلات مرتفعة لنمو تجارتها الخارجية من السلع والخدمات، بينما حققت دول منطقة اليورو والمملكة المتحدة معدلات نمو جيدة ولكن أقل من سابقتها. ففي الدول الآسيوية حديثة التصنيع نما حجم الصادرات بمعدل 17.1 في المائة خلال عام 2004، بينما سجلت الواردات ارتفاعاً بلغ معدله 15.8 في المائة. وحققت اليابان معدل نمو في حجم صادراتها بلغ 14.4 في المائة، وبلغ معدل النمو في وارداتها 8.9 في المائة. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد حققت نمواً في حجم الصادرات بلغ 8.5 في المائة، ونمواً في الواردات بلغ 9.9 في المائة. وفي المقابل سجلت منطقة اليورو معدل نمو في الصادرات والواردات بلغ 5.8 في المائة و 6.0 في المائة على التوالي، وقد حققت كل من ألمانيا وأستراليا أعلى معدلات نمو في الصادرات والواردات من بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ معدل نمو صادراتها 8.2 في المائة، و4.5 في المائة على التوالي، وبلغ معدل نمو وارداتها 5.7 في المائة و9.0 في المائة، على التوالي. في حين حققت المملكة المتحدة معدل نمو أقل في حجم الصادرات بلغ 3.0 في المائة وبلغ 5.2 في المائة في حجم الواردات.

الشكل (4) : معدلات نمو التجارة في الدول النامية 1999-2004



وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد كان نمو حجم التجارة السلعية مرتفعاً بدرجة ملحوظة في كل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث نما حجم الصادرات بمعدل 19.5 في المائة، ونما حجم الواردات بمعدل 21.5 في المائة بالنسبة للدول النامية الآسيوية. ونما حجم الصادرات بمعدل 16.2 في المائة، والواردات بمعدل 16.0 في المائة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، وارتفع حجم الصادرات بمعدل 11.5 في المائة وحجم الواردات بمعدل 21.1 في المائة لرابطة الدول المستقلة. وفي الوقت نفسه، سجلت دول نصف الكرة الغربي معدل نمو جيد في تجارتها السلعية بلغ 10.5 في المائة و 12.5 في المائة

للسادات والواردات مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.3 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي في عام 2003. أما بالنسبة لحجم التجارة في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا فقد حققنا معدلات نمو أقل بالمقارنة مع مجموعات الدول النامية الأخرى، حيث بلغ معدل نمو حجم الصادرات لكل من أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط 6.9 في المائة و3.8 في المائة على التوالي في عام 2004. ونما حجم الواردات للمنطقتين بصورة أسرع وبمعدل 9.6 في المائة و14.8 في المائة على التوالي.

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تراجع في الدول المتقدمة في عام 2004، بينما حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تحسناً ملحوظاً في شروط التبادل التجاري، ويعكس ذلك ارتفاع أسعار صادراتها للنفط والسلع الأولية الأخرى خلال العام، الملحق (4/1).

وبالنسبة للمدفوعات، فقد زاد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة فارتفع من 231.9 مليار دولار في عام 2003 إلى 327.8 مليار دولار في عام 2004. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 530.7 مليار دولار إلى 665.9 مليار دولار، في حين أن كلا من دول منطقة اليورو واليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع قد سجلت ارتفاعاً في فائض حساباتها الجارية.

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات للمجموعة من 149.1 مليار دولار في عام 2003 إلى 246.6 مليار دولار في عام 2004. وقد جاء ذلك كمحصلة لزيادة الفائض في الحساب الجاري في دول الشرق الأوسط من 59.3 مليار دولار إلى 112.5 مليار دولار، وارتفاع الفائض لرابطة الدول المستقلة من 36.2 مليار دولار إلى 64.4 مليار دولار، وكذلك زيادة الفائض في الحساب الجاري في الدول النامية الآسيوية من 85.8 مليار دولار إلى 103.3 مليار دولار. وفي الوقت نفسه تزايد الفائض في الحساب الجاري لدول نصف الكرة الغربي من 6.6 مليار دولار إلى 15.9 مليار دولار. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري فيها من 37.5 مليار دولار إلى 50.6 مليار دولار، في الوقت الذي تحول الرصيد بالنسبة للدول الأفريقية من عجز بلغ 1.7 مليار دولار في عام 2003 إلى فائض بلغ 1.1 مليار دولار في عام 2004، الملحق (5/1).

الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى بمعدل 4.8 في المائة ليلبلغ 2,896.1 مليار دولار بنهاية عام 2004. وقد جاء الارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي لدول المجموعة في عام 2004، ليعكس ارتفاعه للدول النامية الآسيوية بمعدل 10.7 في المائة، ولدول وسط وشرق أوروبا،

ورابطة الدول المستقلة بمعدل 8.7 في المائة لكل منهما، بينما تراجع الدين العام الخارجي لدول أفريقيا بمعدل أقل من واحد في المائة، وبقي على حاله في كل من دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

ومن الجدير بالذكر، أن توزيع الدين العام الخارجي وفقاً للمجموعات الجغرافية، يظهر أن دول نصف الكرة الغربي تستحوذ على حوالي 26.9 في المائة من الإجمالي، تليها الدول النامية الآسيوية بنسبة 26.6 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 17.3 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو 11.1 في المائة، بينما بلغت تلك النسبة 9.7 في المائة للدول الأفريقية وحوالي 8.3 في المائة لرابطة الدول المستقلة.

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين العام الخارجي للدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فإن نسبتها إلى حصيلة صادراتها من السلع والخدمات، تراجعت من 17.9 في المائة في عام 2003 إلى 14.0 في المائة في عام 2004. هذا وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة لدول نصف الكرة الغربي، حيث بلغت 31.1 في المائة عام 2004، تليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 21.8 في المائة، ثم أفريقيا بنسبة 11.7 في المائة، ورابطة الدول المستقلة بنسبة 10.0 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 8.4 في المائة، وأخيراً دول الشرق الأوسط بنسبة 6.4 في المائة، الملحق (6/1).

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير البيانات المتوفرة إلى تراجع إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من حوالي 678.7 مليار دولار في عام 2002 إلى 559.6 مليار دولار في عام 2003. وتقيد التقديرات الأولية لعام 2004 عن اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نحو الارتفاع مجدداً، مما يعكس عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي. وتستأثر الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر حيث تلقت 366.6 مليار دولار وما نسبته 65.5 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال عام 2003، كما تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث بلغت تدفقات استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى الخارج 569.6 مليار دولار، وما نسبته 93 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج والذي يقدر بنحو 612.2 مليار دولار عام 2003، الجدول رقم (1).

وبالنسبة للدول النامية، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها خلال عام 2003 وبلغت نحو 172 مليار دولار وما نسبته 30.7 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار المباشر إلى الداخل. ولا تزال الصين وهونج كونج وسنغافورة تشكل أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من بين الدول النامية، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2003 نحو 78.5 مليار دولار وما نسبته 14 في المائة من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. وفي جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول الثلاث إلى الخارج، فقد ارتفعت أيضاً وبلغت حوالي 24.8 مليار دولار وما نسبته 4 في المائة من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي

المباشر إلى الخارج، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع والتجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها خلال عام 2003 لتصل إلى 8.7 مليار دولار، وذلك مقابل 6 مليار دولار في عام 2002 وتزايد نصيبها ليبلغ نحو 1.6 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. ولقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج من 1.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 2.1 مليار دولار في عام 2003. ويعكس الجزء الأكبر من هذه الزيادة الاستثمار المباشر بين الدول العربية، مما يبرز استمرار التحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وتزايد انفتاح الأسواق العربية على بعضها البعض.

الجدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2002 و2003)

(مليون دولار)

الدول	التدفقات إلى الداخل		التدفقات إلى الخارج		الحصة للعالم عام 2003 (%)
	2002	2003	الحصة للعالم عام 2003 (%)	2002	
الدول المتقدمة	489,907	366,573	65.51	547,603	569,577
الدول النامية منها:	157,612	172,033	30.74	44,009	35,591
الصين	52,743	53,505	9.56	2,518	1,800
هونغ كونج	9,682	13,561	2.42	3,769	17,436
سنغافورة	5,730	11,409	2.04	3,699	5,536
الهند	4,269	3,449	0.62	1,107	913
الدول العربية	6,091	8,705	1.56	1,108	2,107
العالم	678,751	559,576		596,487	612,201

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "تقرير الاستثمار في العالم، عام 2004".

الاحتياطيات الدولية

واصلت الاحتياطيات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى نموها فبلغت 1,856.0 مليار دولار خلال عام 2004، وذلك استمراراً للاتجاه الذي بدأ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد ارتفع معدل نموها بصورة ملحوظة خلال العام، حيث بلغ 30.7 في المائة، مقابل 29.6 في المائة خلال عام 2003. ويلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطيات كان عاماً بالنسبة لكافة مجموعات الدول، حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة زيادة بلغت 60.0 في المائة، تلتها الدول النامية الآسيوية بنسبة 39.1 في المائة، ثم أفريقيا بنسبة 36.3 في المائة، فدول منطقة

الشرق الأوسط بنسبة 24.5 في المائة، ثم دول نصف الكرة الغربي بنسبة 11.1 في المائة، وأخيراً دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 8.0 في المائة، الملحق (7/1).

وتجدر الإشارة أن التطورات في التجارة الخارجية في السلع والخدمات، وتطورات المدفوعات والتدفقات المالية والرأسمالية وما نتج عنها من تطورات في الاحتياطيات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى كان لها أثر كبير في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات من السلع والخدمات لتلك المجموعة من 62.5 في المائة في عام 2003 إلى 65.2 في المائة في عام 2004. وقد جاء الارتفاع في نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات عاماً بالنسبة لكافة المجموعات الفرعية للدول باستثناء دول وسط شرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد ارتفعت نسبة التغطية من 80.2 في المائة في عام 2003 إلى 87.8 في المائة في عام 2004، وللدول النامية الآسيوية من 74.9 في المائة إلى 80.5 في المائة خلال الفترة ذاتها. كذلك ارتفعت نسبة التغطية لرابطة الدول المستقلة من 52.9 في المائة إلى 67.4 في المائة، والدول الأفريقية من 49.3 في المائة إلى 54.2 في المائة. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، فقد انخفضت نسبة التغطية من 40.1 في المائة في عام 2004 إلى 33.5 في المائة عام 2003، كما انخفضت أيضاً نسبة التغطية في دول نصف الكرة الغربي من 55.5 في المائة إلى 51.4 في المائة.

أسعار الفائدة

رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة خلال عام 2004، وذلك من أجل تعزيز البيئة المواتية للنمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار. وقد عزز هذه الخطوة المناخ الاستثماري للولايات المتحدة الذي شهد عودة قوية للاستثمارات الدولية، في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر فائدة صفري تعكس محدودية القدرة على استخدام السياسة النقدية في محاولة لتنشيط الاقتصاد. هذا، وقد خفضت كندا سعر الفائدة الرسمي إلى 2.5 في المائة خلال عام 2004، بعد أن حافظت عليه عند نسبة 2.8 في المائة للعامين 2002 و2003، كما حافظت أيضاً منطقة اليورو في عام 2004 على مستوى سعر الفائدة الرسمي عند مستواه خلال عام 2003. أما بالنسبة لأسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل في السوق، فقد ارتفع متوسطها السنوي بصورة طفيفة بالنسبة للدول المتقدمة، الملحق (8/1).

أسعار الصرف

شهد العام 2004 تراجعاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى، وهو ما يعتبر استمراراً للاتجاه الذي ساد خلال عام 2003. فقد انخفض سعر الدولار الأمريكي خلال عام 2004 مقابل اليورو بنسبة بلغت 9.0 في المائة، وهي نسبة أقل بالمقارنة مع نسبة الانخفاض في عام 2003 والتي بلغت 16.5 في المائة. كما تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الاسترليني خلال العام بنسبة 10.8 في المائة، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت نحو 8.1 في المائة في عام 2003، في حين انخفض سعر صرف الدولار أمام الين بنسبة بلغت 6.6 في

المائة مقارنة مع نسبة 7.6 في المائة في العام السابق. وقد جاء التراجع في قيمة الدولار في ظل استمرار حالة من القلق بشأن حجم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، وقابلية وضع هذا العجز للاستمرار مستقبلاً، وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرئيسية الأخرى. إلا أنه من جانب آخر، من المتوقع أن يؤدي التراجع في قيمة الدولار إلى تخفيض العجز المتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، وتنشيط الطلب على السلع الأمريكية، بما يؤدي لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، الملحق (9/1).

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽⁹⁾

تنعكس التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية من خلال الآثار المترتبة عن النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة إضافة إلى سعر صرف الدولار. فقد كان للتطورات في السوق النفطية الدولية أثر إيجابي على اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وإلى السياسات المالية السليمة والتقدم الحاصل في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي انتهجتها تلك الدول، من جهة أخرى. وقد صاحب ذلك ارتفاع الفوائض المالية في الحساب الجاري. كما استفادت الدول العربية غير المنتجة للنفط من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط ومن الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المحلية التي نفذتها. غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية على الدول العربية المستوردة للنفط وما صاحب ذلك من اتساع في عجز الحساب الجاري لموازن مدفوعاتها بالإضافة إلى تأثيراتها على جوانب المالية العامة.

وفيما يخص تطورات التجارة الدولية وانعكاساتها على التجارة العربية، فقد تتأثر صادرات الدول العربية للمنسوجات والملابس بالمنافسة المتزايدة من الدول الآسيوية في الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية، وذلك في ضوء التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات والملابس من نظام الحصص المفروض على صادرات الدول النامية، الذي ينتهي العمل به في بداية عام 2005، بمقتضى اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وفي جانب تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية، فإن الزيادات الحاصلة في العائدات النفطية للدول العربية المنتجة صاحبها تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، الأمر الذي أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من الأسواق الأوروبية والآسيوية، غير أن تأثيرات تراجع سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى تتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب مستوى الارتباط بتلك الأسواق.

(9) سنتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2004 - 1999)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
5.1	4.0	3.0	2.5	4.6	3.7	العالم
3.4	2.0	1.6	1.2	3.8	3.5	الدول المتقدمة
4.4	3.0	1.9	0.8	3.7	4.4	الولايات المتحدة
2.0	0.5	0.9	1.6	3.6	2.8	منطقة اليورو
3.1	2.2	1.8	2.3	3.9	2.9	المملكة المتحدة
2.6	1.4	0.3-	0.2	2.4	0.2	اليابان
2.8	2.0	3.4	1.8	5.2	5.5	كندا
3.2	3.4	4.0	2.5	3.2	4.3	استراليا
5.5	3.1	5.3	1.3	7.9	7.3	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
3.8	2.3	3.2	1.8	5.2	4.7	دول متقدمة أخرى
7.2	6.4	4.7	4.2	5.8	4.0	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
5.1	4.6	3.6	4.0	3.2	2.8	أفريقيا
6.1	4.6	4.4	0.2	4.9	0.4	وسط وشرق أوروبا
8.2	7.9	5.4	6.4	9.1	5.1	رابطة الدول المستقلة
8.2	8.1	6.5	5.8	6.5	6.2	الدول النامية الآسيوية
5.5	5.8	4.1	3.3	5.4	2.1	الشرق الأوسط
5.7	2.2	0.1-	0.5	3.9	0.4	نصف الكرة الغربي

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2005 .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم
(1999 - 2004)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
2.0	1.8	1.5	2.1	2.2	1.4	الدول المتقدمة
2.7	2.3	1.6	2.8	3.4	2.2	الولايات المتحدة
2.2	2.1	2.3	2.4	2.1	1.1	منطقة اليورو
1.3	1.4	1.3	1.2	0.8	1.4	المملكة المتحدة
-	0.2-	1.0-	0.7-	0.9-	0.3-	اليابان
1.8	2.7	2.3	2.5	2.7	1.0	كندا
2.4	1.5	1.0	2.0	1.2		الدول الآسيوية حديثة التصنيع
1.8	1.8	1.7	2.1	1.8	1.2	دول متقدمة أخرى
5.7	6.0	6.0	6.7	7.1	10.2	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
7.7	10.6	9.8	12.1	13.0	11.6	أفريقيا
6.6	9.2	14.7	19.4	22.7	22.9	وسط وشرق أوروبا
10.3	12.0	13.8	20.3	24.6	69.6	رابطة الدول المستقلة
4.2	2.6	2.1	2.7	1.9	2.6	الدول النامية الآسيوية
8.3	7.1	6.5	5.4	5.9	8.5	الشرق الأوسط
6.5	10.6	8.9	6.1	6.7	7.3	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2004 - 1999)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
						معدل البطالة
6.3	6.6	6.4	5.9	5.8	6.4	الدول المتقدمة
6.3	6.7	6.6	5.9	5.7	6.1	الدول الصناعية الرئيسية
5.5	6.0	5.8	4.8	4.0	4.2	الولايات المتحدة
4.7	5.3	5.4	5.0	4.7	4.7	اليابان
9.2	9.6	8.7	7.9	7.8	8.4	ألمانيا
9.7	9.5	8.9	8.4	9.1	10.5	فرنسا
8.3	8.7	9.0	9.5	10.6	11.4	إيطاليا
4.8	5.0	5.2	5.1	5.5	6.0	المملكة المتحدة
7.2	7.6	7.7	7.2	6.9	7.6	كندا
8.8	8.7	8.2	7.8	8.2	9.2	منطقة اليورو
						نمو التوظيف
1.0	0.6	0.3	0.7	2.1	1.4	الدول المتقدمة
0.9	0.5	0.1-	0.4	1.8	1.0	الدول الصناعية الرئيسية
1.1	0.9	0.3-	0.0	2.5	1.5	الولايات المتحدة
0.2	0.2-	1.3-	0.5-	0.2-	0.8-	اليابان
1.4	1.0-	0.6-	0.4	1.8	2.1	ألمانيا
0.2-	-	0.7	1.7	2.7	2.0	فرنسا
0.8	1.0	1.5	2.1	1.9	1.3	إيطاليا
0.9	0.9	0.8	0.8	1.2	1.4	المملكة المتحدة
1.8	2.3	2.4	1.3	2.6	2.7	كندا
1.6	0.6	1.6	1.1	2.9	1.6	دول متقدمة أخرى
0.9	0.9	0.2	0.5	1.3	2.2	منطقة اليورو

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة (السلع والخدمات) والتغير في شروط التبادل التجاري
(1999 - 2004)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
						العالم
9.9	4.9	3.3	0.2	12.4	5.8	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
8.1	2.8	2.2	0.7-	11.7	5.6	الصادرات
8.5	3.6	2.6	0.8-	11.7	8.1	الواردات
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الاخرى
13.8	10.7	6.7	3.4	14.4	4.3	الصادرات
15.5	8.9	6.1	3.4	15.2	0.3	الواردات
						التغير في شروط التبادل التجاري
0.4-	0.8	1.0	0.2	2.5-	0.3-	الدول المتقدمة
3.3	0.5-	1.0	2.9-	6.6	3.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الاخرى

المصدر : مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2004 - 1999)

(مليار دولار أمريكي)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
327.8-	231.9-	218.1-	201.6-	250.9-	108.1-	الدول المتقدمة
665.9-	530.7-	473.9-	385.7-	413.5-	296.8-	الولايات المتحدة
35.6	25.8	53.5	13.1	28.5-	30.5	منطقة اليورو
171.8	136.2	112.6	87.8	119.6	114.5	اليابان
89.6	84.5	59.3	50.6	40.1	57.9	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
130.7	136.7	89.7	83.1	71.4	43.7	دول متقدمة أخرى
246.6	149.1	85.0	40.8	88.2	17.4-	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
1.1	1.7-	8.0-	1.3-	6.5	15.3-	أفريقيا
50.6-	37.5-	24.5-	16.6-	32.7-	26.6-	وسط وشرق أوروبا
64.4	36.2	32.2	32.8	46.3	20.7	رابطة الدول المستقلة
103.3	85.8	72.2	40.8	46.3	48.7	الدول النامية الآسيوية
112.5	59.3	29.4	39.1	69.5	11.9	الشرق الأوسط
15.9	6.6	16.4-	53.9-	47.8-	56.7-	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية ودول اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
(2004-1999)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
						إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
2,896.1	2,762.8	2,559.5	2,497.9	2,502.3	2,560.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
281.9	283.5	263.5	256.4	267.9	281.7	أفريقيا
499.8	459.9	372.0	315.1	309.8	286.6	وسط وشرق أوروبا
241.5	222.2	196.9	193.3	198.9	218.9	رابطة الدول المستقلة
771.8	696.9	665.1	668.4	663.8	693.0	الدول النامية الآسيوية
320.8	320.5	301.0	295.5	294.7	294.3	الشرق الأوسط
780.3	780.5	761.0	769.2	767.2	786.1	نصف الكرة الغربي
						مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
14.0	17.9	20.0	23.1	22.4	26.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
11.7	14.3	15.3	18.7	17.2	21.0	أفريقيا
21.8	24.7	26.3	28.7	26.7	27.3	وسط وشرق أوروبا
10.0	12.9	18.0	19.9	16.9	21.9	رابطة الدول المستقلة
8.4	11.5	14.0	14.6	14.0	16.2	الدول النامية الآسيوية
6.4	7.7	7.0	10.0	8.5	11.8	الشرق الأوسط
31.1	41.0	42.1	49.3	51.7	59.2	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : أسعار الفائدة
(2004 - 1999)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
						سعر الفائدة الرسمي (1)
2.2	1.0	1.2	1.8	6.4	5.3	الولايات المتحدة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	اليابان
2.0	2.0	2.8	3.3	4.8	3.0	منطقة اليورو
4.8	3.8	4.0	4.0	6.0	5.5	المملكة المتحدة
2.5	2.8	2.8	2.3	5.8	4.8	كندا
						سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (2)
1.8	1.6	2.0	3.2	4.4	3.4	قصيرة الأجل
3.9	3.7	4.2	4.4	5.0	4.7	طويلة الأجل

(1) السعر في نهاية العام .

(2) المتوسط السنوي لسعر الفائدة كما ورد في المصدر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2004 - 1999)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
0.5459	0,6120	0.6662	0.6944	0.6596	0.6180	الجنيه الإسترليني
108.1	115.8	125.2	121.5	107.7	113.5	اليين الياباني
0.8045	0.8841	1.05932	1.1160	1.0823	0.9372	اليورو

المصدر: مصدر الملحق (1/1).